السياحة من منظور التنمية المستدامة
- نحوسياحة مستدامة في الجزائر-
Tourism from a Sustainable Development Perspective
-Toward Sustainable Tourism in Algeria-

خضار فايزة
جامعة أم البواقي، الجزائر، Kheddar.faiza@univ-oeb.dz
عمارة نعيمة
جامعة أم البواقي، الجزائر، naima – ko @ hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/09/01 **تاريخ القبول: 2020/09/13**

ملخص:
تعد السياحة قطاعا فعّالا في بناء اقتصاديات مختلف الدول ومنها الجزائر والتي تعد من أثرى دول العالم من حيث عوامل جذب السياح، لكن هذا المصطلح تطوّر بفضل الجهود المبذولة من طرف منظمة السياحة العالمية (*UNWTO*) لإسقاط التنمية المستدامة على السياحة ليتم خلق فكرة السياحة المستدامة أوما يعرف أيضا بالتنمية السياحية المستدامة، والتي تبناها المشرع الجزائري وسارع إلى إدراجها ضمن منظومته القانونية من خلال القانون رقم 03-01، كما تم إنجاز مخططات تحمل رؤى مستقبلية (لآفاق 2030) وتشجع الاستثمار في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ التنمية المستدامة؛ السياحة المستدامة؛ الاستثمار السياحي.

Abstract:
Tourism is an effective sector in building the economies of various countries, including Algeria which is one of the richest countries in the world in terms of tourist attractive factors. However, this term has developed due to the efforts made by the world tourism organization (UNWTO) to project sustainable development on tourism in order to create the idea of sustainable tourism, which has been adopted by the Algerian legislator and hastened to include it in his legal system through law No 03-01, and plans bearing future visions (for 2030 horizons) and encourage investment in this field.

Keywords: *Tourism; Sustainable Development; Sustainable Tourism; Tourism Investment.*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

تعدّ السياحة من أهم القطاعات صاحبة الصدارة في تدعيم اقتصاديات مختلف الدول، لكن هذا المصطلح تطور مواكبا لتطور مصطلح التنمية المستدامة ليتم في الأخير الجمع بين الاثنين في إطار ما يعرف بالسياحة المستدامة وهذا ما سعت إلى تكريسه المنظمة العالمية للسياحة، ولكن دراستنا ستركز أكثر على الجزائر باعتبارها من أثرى دول العالم من حيث المعالم السياحية، لذلك تسمى أيضا بالبلد القارة فكل ولاية تزخر بمعالمها التاريخية وعاداتها وتقاليدها.

من هنا تبلورت أهمية الموضوع والتي تكمن في بيان الأهمية البالغة للسياحة بصفة عامة والسياحة المستدامة بصفة خاصة في تدعيم وتنويع الاقتصاد الجزائري.

وتهدف الدراسة أساسا إلى التعرف أكثر على هذه التسمية المركبة الجامعة بين السياحة والتنمية المستدامة وكذا التعريج على مدى تبنّي الجزائر لهذا المصطلح المركب.

وقد تمت الإستعانة في هذه الدراسة بمناهج مختلفة تتمثل في: المنهج الوصفي الذي استعمل في وصف مفردات البحث من سياحة وأنواعها وتنمية مستدامة وأبعادها، بينما تمّ استخدام المنهج التحليلي في دراسة العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة، فضلا عن المنهج الإحصائي الذي استعمل جزئيا من خلال متابعة أهم وآخر إحصائيات السياحة في الجزائر.

من خلال ما تقدم يمكن أن نطرح إشكالية ورقتنا البحثية على الشكل التالي: ما مدى تأثير التنمية المستدامة على السياحة في الجزائر؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، نذكر منها:

- ما المقصود بالسياحة المستدامة ؟
- ما هي أهم مبادارت الجزائر في تعزيز دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة؟

وفي إطار الإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه تم التوصّل إلى إعداد خطة ثنائية يمكن عرضها كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة والتنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: السياحة المستدامة وموضعها في التشريع الجزائري.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة والتنمية المستدامة

السياحة قطاع رائد في مختلف دول العالم لذلك كان الأجدر بداية التعرّف عليها (المطلب الأول)، وهناك مصطلح آخر أضحت السياحة هي الآونة الأخيرة مرتبطة به ألا وهوالتنمية المستدامة (المطلب الثاني)

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة

كانت ولازالت السياحة محط أنظار معظم دول العالم نشأت وتطورت عبر السنين واختلفت تعريفاتها (الفرع الأول)، وتعددت أنواعها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف السياحة

ورد للسياحة عدة تعاريف ففي اللّغة: تعني التجوال ونقول ساح الرجل بمعنى جال في البلاد فهوسائح (ج) سياح وسائحون[1].

وقد ذكر مصطلح السياحة في القرآن الكريم في عدة مواضع وبمعان مختلفة لكن المتوافق منها وموضوع الدراسة قول المولى عز وجلّ: " فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُر واعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي الله وأَنَّ الله مُخْزِي الكَافِرِينَ"[2].

أما التعريف الاصطلاحي للسياحة فلم يتبلور إلا في العصر الحديث لذلك وجدت العديد من التعاريف التي نذكرها من خلال ما يلي:

- السياحة: "هي جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وهي عبارة عن انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أوالعمل أوالدراسة أومجرد عبور الدولة الأخرى *(Le transit)*"[3].

- تشمل السياحة أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة، وكذلك أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الاستجمام والترفيه بالمفهوم العام[4].

لنتوصل إلى أن السياحة تعني التنقل من مكان لآخر بهدف تحقيق رغبات مختلفة وهي ما يعبّر عنه بأنواع السياحة ولكن ما يميّز هذا التنقل أنه مؤقت.

وبالرجوع إلى التشريع الجزائري نجد أن المشرع لم يعرّف السياحة لكنه أحاطها بترسانة قانونية لا يستهان بها[5].

الفرع الثاني: أنواع السياحة

هناك عدة معايير لتصنيف السياحة؛ منها المعيار الجغرافي ومعيار الهدف وهذا ما سيتم تفصيله من خلال ما يلي:

1- السياحة حسب المعيار الجغرافي: تقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى نوعين:

أ- السياحة الداخلية: تتمثل في انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم وهنا ينتقل السائح من مكان إقامته ليزور مكانا آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيها، وأن يقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل ولكن بغرض الترفيه أولأسباب دينية أو...[6].

ب- السياحة الإقليمية: هي السفر والتنقل بين دول متجاورة مثل الدول العربية أوالإفريقية، وتتميز بقلة التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح، بالإضافة إلى تعدد وتنوع وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحوالدول القريبة أولا[7].

ج- السياحة الخارجية: أوما يعرف أيضا بالسياحة الدولية وهي الحركة أوالنشاط المتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدول والقارات المختلفة، وتخضع هذه الحركة لعدد من العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود العالم[8].

2- السياحة حسب معيار الهدف: تقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

أ- السياحة الدينية: يمكن تعريف السياحة الدينية بأنها:"ذلك التدفق المنظم من السواح القادمين من الداخل أوالخارج، بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها وما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أوالمعتقد مثل: زيارة مكة والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين والفاتيكان بالنسبة للمسيحيين"[9].

ب- السياحة العلاجية: هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا بالعلاج أوهي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس وتنقسم إلى قسمين: سياحة علاجية بالطرق الحديثة والتي تعتمد على مراكز طبية مجهزة، وسياحة إستشفائية تعتمد على العلاج بالرمال والمياه المعدنية[10].

ج- السياحة البيئية: عرّفت من قبل الصندوق العالمي للبيئة عل أنها: " السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر"[11].

وفي الجزائر هناك عدة أنواع للسياحة وهذا ما سيتم تفصيله من خلال مايلي:

- **السياحة الساحلية:** من المعروف أن الساحل الجزائري يمتد على طول 1200 كلم، تتخلله شواطئ بديعة، غابات ومناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي، وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية، إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة تجاه السياحة في الجزائر[12] وأبرز المدن السياحية الجزائرية: عنابة، سكيدة، بجاية...

- **السياحة الجبلية:** عادة ما يكون لهذه الأخيرة فصل واحد إلا في بعض الجبال التي تكون لها فصل سياحي شتوي من أجل التزلج على الثلج، وفصل صيفي لأغراض أخرى[13]، وأهم المناطق السياحية الجبلية في الجزائر جبال الشريعة.

- **السياحة الصحراوية:** تعد هذه الأخيرة من أهم أنواع السياحة، وقد عرّفها المشرع الجزائري بأنها: "كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف"[14]، وتعد الصحراء الجزائرية فضاء واسعا لممارسة هذا النوع من السياحة لذلك حظيت باهتمام كبير من قبل المشرع.

- **السياحة الحموية:** عرّف المشرع الجزائري هذا النوع من السياحة على أنها: "كل تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الإستشفائية العالية أوبواسطة مياه البحر.

ويستفيد منها زبائن يحتاجون إلى علاج في محيط مجهز بمنشآت علاجية واستجمامية وترفيهية"[15]، والجزائر غنية بالحمامات المعدنية منها: حمام الصالحين، حمام الدباغ...، لكن وللأسف الشديد ليست متوفرة بعد على التجهيزات اللازمة التي توفر الراحة الكاملة للزبون سواء كان وطنيا أوحتى أجنبيا.

ونجد أيضا أن المشرع الجزائري قد أشار من خلال القانون رقم 03-01 إلى أنواع أخرى للسياحة والمتمثلة في: السياحة الثقافية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الحموية البحرية، السياحة الترفيهية والإستجمامية[16].

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة مصطلح نشأ وتطور عبر الزمن وتعددت تعريفاته (الفرع الأول)، وتحددت أبعاده (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

عرّفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة"[17].

كما تعرّف التنمية المستدامة أيضا على أنها: " عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته"[18].

وبالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرّف هوالآخر التنمية المستدامة على أنها: " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"[19].

الفرع الثاني: أبعاد وأهداف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة وإن اختلفت تعريفاتها من حيث الشكل فإنها من حيث المضمون تؤدي نفس الوظيفة، وهي التنمية القابلة للاستمرار؛ أي التي لا تتعارض مع البيئة فهي تجمع بين فكرة حماية البيئة وفكرة التنمية، وقد استظهر هذا المعنى إعلان ريو لسنة 1992 [20].

وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد تعتبر الدعائم الرئيسية لها وهي: البيئة (*environment*) المجتمع (*society*)، والاقتصاد (*economy*) وهي الأبعاد المحورية للاستدامة وتفصيل هذه الأبعاد سيكون كالآتي:

- **البعد البيئي:** ويعني إيقاف تبديد الموارد الطبيعية وكذا تحميل البلدان المتقدمة مسؤولية التلوث لأن استهلاكها الكبير للطاقة خاصة المحروقات يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل البيئية، والهدف من هذا هوالحفاظ على الأرض للأجيال المستقبلية[21].

- **البعد الاجتماعي:** ويقصد به أولويات الاحتياجات للمجتمعات الفقيرة والمهمّشة وهذا لن يتأتى إلا بالمشاركة الفعالة لهذه المجتمعات[22].

- **البعد الاقتصادي:** إن تكلفة تطوير المجتمعات الحالية يجب أن تكون مجدية اقتصاديا بشكل لا يؤدي إلى ترحيل هذه التكاليف وتراكمها على حساب الأجيال القادمة[23].

هذا وقد حددت للتنمية المستدامة أهداف واضحة المعالم أطلق عليها اصطلاحا الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، اتفقت عليها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وكان الحضور يمثل 192 دولة، و23 منظمة دولية، وتعهدت بتحقيقها بحلول عام 2015، وكان التوقيع على هذا الإعلان عام 2000، وقد أرفقت بهذه الأهداف المؤشرات التي ستتبع لقياس التقدم الذي ستحققه هذه الدول سواء كانت مجتمعة أومنفردة، وكانت هذه الوثيقة من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ختام القرن العشرين (سبتمبر 2000م)، وقد تضمنت الوثيقة ثمانية أهداف أساسية، وترتبط بها 21 غاية، و60 مؤشرا للقياس، والأهداف هي[24] :

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
2- تعميم التعليم الابتدائي لجميع مستحقيه؛
3- تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛
4- تقليل وفيات الأطفال؛
5- تحسين الصحة النفسية ومكافحة الإيدز، والملاريا، والأمراض الأخرى؛
6- كفالة الاستدامة البيئية؛
7- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

المبحث الثاني: السياحة المستدامة وموضعها في التشريع الجزائري

أصبحت السياحة المستدامة من أهم الأفكار التي تطرح نفسها بشدة في الآونة الأخيرة (المطلب الأول)، والتي قام المشرع الجزائري بإدراجها في منظومته القانونية كما سعى إلى رسم مخططات بعيدة المدى لإنجاحها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الإطار النظري للسياحة المستدامة

السياحة المستدامة مصطلح مركب يجمع بين الأفكار سالفة الذكر تعددت تعريفاته (الفرع الأول)، وصيغت ركائزه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف السياحة المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لمختلف دول العالم لذلك تم ربطها بالعديد من المفاهيم ومن بينها السياحة لذلك استحدث مصطلح جديد يربط بين سابقيه في إطار ما يعرف بالسياحة المستدامة، وبالرجوع إلى التشريع الجزائري نجد أن المشرّع قد خصّص قانونا مستقلا بذاته يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ونحن نتحدث في هذا المقام عن القانون رقم 03-01،

لكن وباستقراء مواده خاصة المادة الثالثة (3) منه والتي تضمنت الإشارة إلى عدّة تعريفات لكنها لم تتطرق إلى تعريف التنمية السياحية المستدامة أوما يعرف اختصارا بالسياحة المستدامة، لذلك تم الاعتماد في هذا الشأن على تعاريف لهيئات دولية وهوما سيتم تفصيله في النقاط الموالية.

بالنسبة لمنظمة العالمية للسياحة[25] فقد عرّفتها على أنها: " تلك السياحة التي تلبي احتياجات السيّاح الحاليين والمناطق المضيفة مع حماية وتعزيز فرص المستقبل، ومن المتصور أنه يؤدي إلى إدارة جميع الموارد بطريقة يمكن بها تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على السلامة الثقافية والعمليات الإيكولوجية الأساسية والتنوع البيولوجي وأنظمة دعم الحياة"[26].

ويعرّف الإتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية لعام 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها: " نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقى بالبيئة المعمارية"[27].

كما تعرّف أيضا على أنها:" نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها"[28].

لنتوصل بذلك إلى أن فكرة السياحة المستدامة ليست مجرد موقع سياحي وإنما هي نموذج للتنمية التي ترتكز على إستراتيجية فعّالة ومخططات مسطرة لآفاق مستقبلية، الهدف منها تحقيق الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: ركائز السياحة المستدامة

تتكون السياحة المستدامة من ثلاثة ركائز: العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والسلامة البيئية، وتلتزم السياحة بتعزيز الازدهار على المستوى المحلي من خلال تعظيم إسهامها في تحقيق الازدهار الاقتصادي للوجهات السياحية، ويشمل ذلك مقدار إنفاق الزائرين فيها ويتم الاحتفاظ به محليا، وينبغي أن تولد السياحة الدخل وفرص العمل اللائق للعمال دون التأثير على بيئة الوجهة السياحية وثقافتها، مع ضمان جدوى الجهات والمنشآت وقدرتها التنافسية لتمكينها من الاستمرار في التطور، وتحقيق الفوائد على المدى البعيد، وبهذا المعنى ينبغي أن تكون التنمية تجربة إيجابية للسكان المحليين/الريفيين، ولشركات السياحة، وللعمال، وللسياح ذاتهم[29].

ويجب أن تستخدم السياحة المستدامة الموارد البيئية، التي تشكل عنصرا أساسيا في التنمية السياحية الاستخدام الأمثل، مع الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الأساسية، والمساعدة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، كما ينبغي أن تحترم السياحة الأصالة الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المضيفة، مع الحفاظ على قيمها الراسخة، والتقاليد السائدة والتراث الثقافي[30]، والإسهام في التفاهم والتسامح بين الثقافات[31].

وهذا ما يوضح تأثير التنمية المستدامة على السياحة من خلال إسقاط أبعاد التنمية على هذه الأخيرة لخلق فكرة جديدة تجمع بين الاثنين تعرف بالتنمية السياحية المستدامة أوالسياحة المستدامة.

المطلب الثاني: السياحة المستدامة في الجزائر

الجزائر ثرية بمعالمها السياحية لذلك سعت لتحقيق السياحة المستدامة من خلال وضع مجموعة مخططات لآفاق مستقبلية (الفرع الأول)، كما يعد الاستثمار في مجال السياحة من أهم ما ركزت عليه هذه المخططات لذلك منحت العديد من التحفيزات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مخططات التنمية السياحية في الجزائر

وضعت الجزائر كغيرها من دول العالم العديد من المخططات والتي تهدف من خلالها إلى تنمية قطاع السياحة والنهوض به باعتباره من أهم القطاعات البديلة لقطاعات المحروقات والمساهم الكبير في تمويل الخزينة العمومية.

1- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

تسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعاد بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية كأحد محركات التنمية المستدامة والداعمة للنموالاقتصادي.

يسجل هذا الهدف في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني إستراتيجية مرجعية ورؤية لآفاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم 01-20[32].

يهدف هذا المخطط إلى خلق توازن لتموقع السكان والأنشطة عبر التراب الوطني وكذا تطوير جاذبية الأقاليم، ويرتكز خصوصا على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية، وإنشاء أقطاب جاذبة وأخرى للتنمية الصناعية وكذا مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النموعبر جميع الأقاليم.

2- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (*SDAT*) مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (*SNAT*) فهوالمرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الإجتماعي والفعالية الإقتصادية والاستدامة البيئية، ولهذا السبب وفي إطار التنمية المستدامة تعطي الدولة توجيهات إستراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني.

- الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية[33]:

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع المحروقات؛
- ضمان إشراك القطاعات الأخرى كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة؛
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي؛ وتثمين التراث الديني.

- يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات هي[34]:

- تثمين الوجهة السياحية للجزائر؛
- وضع خطة نوعية للسياحة وذلك بنشر مخطط جودة السياحة (*PQT*) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال[35]؛
- تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار [36] في الأقطاب والقرى السياحية المتميزة؛
- مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والخاص؛
- توفير التمويلات..

كما تم إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في الولايات والذي يشكل خريطة طريق لتسييح الولاية على المدى القريب، المتوسط والبعيد في 48 ولاية وقد تم إنجاز المخطط في 43 ولاية بينما يظل قيد الدراسة في 05 ولايات.

الفرع الثاني: التحفيزات الممنوحة لترقية السياحة المستدامة

في إطار تدعيم السياحة المستدامة في الجزائر منح المشرع الجزائري امتيازات مالية وجبائية للاستثمار في هذا القطاع[37]، وباعتبار أنها استثمارات فهي تخضع لقانون الإستثمار وسنركز دراستنا

على آخر تعديل أي القانون رقم 16-09 الذي منح من خلاله المشرع الجزائري العديد من التحفيزات الجبائية منها[38]:

- الامتيازات الجبائية المشتركة بين جميع الاستثمارات.

- بالنسبة للإستثمارت المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكل منطقة تتطلب تنميتها فتستفيد من تحفيزات خاصة.

- وهناك مزايا إضافية تمنح لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/ أوالمنشئة لمناصب الشغل.

هذا وترتفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق المراد تنميتها من ثلاث(3) سنوات إلى خمسة(5) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة(100) منصب شغل دائم خلال الفترة المحددة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر[39].

وبهدف ضمان نجاح هذه الاستثمارات أنشئت الوكالة الوطنية لتنمية السياحة[40]، كما تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة الذي كلف بمهمة الترقية السياحية[41].

وبعد إرساء المشرع الجزائري لمنظومة قانونية وتدعيمها بأجهزة تسهر على تنشيط هذا القطاع، وبهدف التأكد من فاعليتها تم إصدار إحصائيات توضح من خلالها أن لهذه القوانين والأجهزة أهمية بالغة في تدعيم السياحة المستدامة في الجزائر.

وفيما يلي عرض لهذه الإحصائيات:

- في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017: بلغ عدد المشاريع 1266 مشروع أي بنسبة 2% وبقيمة 1228830 مليون دينار جزائري أي بنسبة 8.59 %، مع استحداث 77158 منصب شغل أي بنسبة 6.26 %[42].

- خلال سنة 2018: بلغ عدد المشاريع في قطاع السياحة 299 مشروع أي بنسبة 7.25 % وبقيمة 310079 مليون دينار جزائري أي بنسبة 18.50 %، مع استحداث 17407 منصب عمل أي بنسبة 12.15 %[43].

خاتمة:

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني وحتى الدولي، لكن هذا المفهوم تطور بتطور مصطلح آخر ألا وهوالتنمية المستدامة لينبثق عن المزج بينهما مصطلح "السياحة المستدامة"، والتي تهدف إلى تطوير الاقتصاد وتوفير مناصب العمل وكذا حماية البيئة أوبطريقة أخرى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وقد لاقت هذه الفكرة رواجا كبيرا في العديد من دول العالم ومنها الجزائر حيث قامت بإدراجها في منظومتها القانونية من خلال القانون رقم 03-01، كما اعتمدت مجموعة مخططات إستراتيجية لآفاق مستقبلية (آفاق 2030)، تركّز من خلالها على تشجيع الاستثمار في هذا المجال وذلك بمنح العديد من التحفيزات.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- وجود تناغم كبير بين السياحة المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، حيث نجد أن إسقاط أبعاد هذه الأخيرة على مصطلح السياحة هوالسبب في خلق ما يعرف بـ"السياحة المستدامة".

- المشرع الجزائري كان موفقا إلى حد بعيد في إدراج السياحة المستدامة في منظومته القانونية.

- الاستثمار السياحي أهم ما تم التركيز عليه ضمن محتويات مخططات تنمية السياحة لآفاق 2030.

- على الرغم من وجود منظومة قانونية تنظم قطاع السياحة لكنها لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب ولعل خير دليل على ذلك ركود هذا القطاع مقارنة بدول الجوار، ولعل سبب ذلك يرجع إلى عدم توفر الخدمات اللازمة للسواح خاصة على مستوى الحمامات المعدنية، والمناطق الصحراوية، وبالنسبة لهذه الأخيرة، فقد أدى انعدام الجانب الأمني خاصة في المناطق الحدودية إلى تخوف السياح من الانتقال إليها.

ولنجاح وضمان فعالية السياحة المستدامة سيتم اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في نجاح هذه الأخيرة والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- يستحسن إجراء دراسات أكاديمية حول موضوع "**السياحة المستدامة**" باعتبارها موضوعا الساعة، ولما لا تضمين هذا الموضوع في المناهج الدراسية.

- القيام ببرمجة ملتقيات علمية على المستويين الوطني والدولي حول موضوع "السياحة المستدامة"، ليتم فيما بعد تقديم التوصيات للهيئة التشريعية بهدف إحداث تغييرات إيجابية في هذا الشأن.

- الاعتماد على وسائل الإعلام وكذا مواقع بعض الوزارات ولما لا مواقع التواصل الاجتماعي للتعريف أكثر ب. "السياحة المستدامة"، وكذا عرض حصص حول المناطق السياحية في الجزائر وكذا التراث الثقافي المتنوع بهدف الترويج للسياحة .

الهوامش والمراجع:

[1] عبد الهادي ثابت، اللسان العربي الصغير، د.ط، دار الهداية، الجزائر، 2001، ص 186.

[2] سورة التوبة، الآية رقم 2. يقصد من قول المولى عز وجلّ :﴿ فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُر ﴾ سيروا فيها آمنين حيث شئتم، يعني: شوالاً إلى صفر وهذا تأجيلٌ من الله سبحانه للمشركين فإذا انقضت هذه المدَّة قُتلوا حيثما أُدركوا ﴿ واعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي الله ﴾ لا تفوتونه وإنْ أُجِّلتم هذه المدَّة ﴿ وأنَّ الله مُخْزِي الكَافِرِين ﴾ مذلُّهم في الدُّنيا بالقتل والعذاب في الآخرة، للمزيد من التفصيل أنظر: أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط 1، دار القلم، المجلد الأول، دمشق، سوريا، 1995، ص 452.

[3] سميرة عميش، "دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015، ص20.

[4] المرجع نفسه.

[5] للتفصيل أكثر حول قطاع السياحة في الجزائر تصفح موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية: *www.mta.gov.dz*

[6] خيضر خنفري، مريم بورنيسة، "واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الإحصائيات الوطنية"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العاشر حول: السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، جامعة بومرداس، يومي 10 و11 جانفي 2018، ص03.

[7] دليل المفاهيم والتعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا، وزارة الاقتصاد، الإصدار الخامس، الإمارات العربية المتحدة، ص 25، المنشور على الموقع: *www.economy.gov, visité le 20/05/2019 à 22 :00.*

[8] دليل المفاهيم والتعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا، المرجع السابق، ص26.

[9] حميدة حموشة، "دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر-"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 25.

[10] إلياس عياشي، "الخدمات السياحية الفندقية والتنمية الحضرية في جيجل"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص 19.

[11] حمزة درادكه وآخرون، السياحة البيئية، ط 1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 52.

[12] دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، "السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحوتنمية مستدامة"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط 2: نموالمؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص 581.

[13] المرجع نفسه، ص582.

[14] أنظر المادة الثالثة (3) ف 9 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر ج ج العدد 11، المؤرخة في 18 ذي الحجة عام 1423 الموافق 19 فبراير سنة 2003، ص 05.

[15] أنظر المادة الثالثة (3) ف 8، المصدر نفسه، ص 05.

[16] للتفصيل أكثر حول أنواع السياحة المذكورة أعلاه أنظر: المادة الثالثة (3) من القانون رقم 03-01، المصدر نفسه، ص ص 5، 6.

[17] عبد الرحمان العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص 12.

[18] رشيد سالمي، هاجر عزي، "واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الخامس حول: إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يومي 23-24 أفريل 2018، ص 04.

[19] أنظر المادة الرابعة (4) من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليوسنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو2003، ص 09 .

[20] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريودي جانيرو3-14 حزيران/ يونيو1992، المجلد الأول، المنشور على الموقع: *www.un.org, visité le 21/05/2019 à 17 :22.*

[21] زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني، "البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المعنون ب: " التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع: مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، أيام 08/07 أفريل 2008، ص 6.

[22] نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبوعلي، "التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية"، (رسالة ماجستير، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية)، قسم العمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1431-1432 هـ، ص 48.

[23] المرجع نفسه.

[24] عامر خضير الكبيسي وآخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، د.ط، دار جامعة نايف، الرياض، السعودية، 2015، ص ص17، 18.

[25] المنظمة العالمية للسياحة: (*UNWTO*) هي وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن الترويج للسياحة المستدامة والمتاحة للجميع باعتبارها المنظمة الدولية الرائدة في مجال السياحة ، تعمل منظمة السياحة العالمية على الترويج للسياحة كمحرك للنموالاقتصادي والتنمية الشاملة والإستدامة البيئية وتقدم القيادة والدعم للقطاع في تطوير سياسات المعرفة والسياحة في جميع أنحاء العالم.

والمنشور الأصلي جاء فيه:

The World Tourism Organization (UNWTO) is the United Nations agency responsible for the promotion of responsible, sustainable and universally accessible tourism. As the leading international organization in the field of tourism, UNWTO promotes tourism as a driver of economic growth, inclusive development and environmental sustainability and offers leadership and support to the sector in advancing knowledge and tourism policies worldwide. https://unctad.org, visité le 21/05/2019 à 19 :05.

[26] منشور لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع: *https://unctad.org* .*visité le 25/05/2019 à 19 :08*, والمنشور الأصلي جاء فيه التعريف كالآتي:

« sustainable tourism development meets the needs of present tourists and host regions while protecting and enhancing opportunities for the future. It is envisaged as leading to management of all resources in such a way that economic, social and aesthetic needs can be fulfilled while maintaining cultural integrity, essential ecological processes, biological diversity and life support systems».

[27] محمد وزاني، "السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر.« دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة –حمام ربي-»"، (رسالة ماجستير)، جامعة أبي بكر بلقايد، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 91.

[28] دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، المرجع السابق، ص 574.

[29] دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، منظمة العمل الدولية، ط 2، جنيف، سويسرا، 2011، ص 17، منشور على الموقع: *www.ilo.org, visité le 25/05/2019 à 21 :05.*

[30] تعددت وتنوعت تعاريف التراث الثقافي بتعدد المصادر التي عرفتها وهذا ما سيتم تفصيله فيما يلي:

- **في الاتفاقيات الدولية:** عرّفت المادة الأولى من اتفاقية اليونسكولحماية التراث الثقافي والطبيعي التراث الثقافي على أنه: " الآثار، الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر، أوالتكاوين ذات الصفة الأثرية، النقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالمية استثنائية من ووجهة نظر التاريخ أوالفن أوالعلم.

- **في التشريع الجزائري:** عرّف المشرع الجزائري التراث الثقافي من خلال نص المادة الثانية (02) من القانون رقم 04/98 حيث جاء فيها: " يعدّ تراثا ثقافيا في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص، والمنقولة الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها المملوكة لأشخاص طبيعيين أومعنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، ويعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور التي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا"، لأكثر تفصيل أنظر: القانون رقم 04/98 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيوسنة 1998 يتعلق بحماية التراث الثقافي في الجزائر، ج ر ج ج العدد 44، الصادرة بتاريخ 22 صفر عام 1439ه الموافق 17 يونيو1998.

[31] دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، المرجع السابق، ص 17.

[32] قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر ج ج العدد 77، المؤرخة في 30 رمضان عام 1422 الموافق 15 ديسمبر 2001.

[33] موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية: *www.mta.gov.dz .01: 22 à 26/05/2019 visité le ,*

[34] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (*ANDI*): *www.andi.dz , visité le 26/05/2019 à 22 :10.*

[35] وهذا ما يعرف بالسياحة الإلكترونية والتي تعتبر من المفاهيم الحديثة المرتبطة بالجارة الإلكترونية وتعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مجال السفر والسياحة للحصول على تسهيلات أكثر فعالية للموردين والمستهلكين السياحيين وتشمل السياحة الإلكترونية كافة العمليات السياحية من عروض البرامج السياحية وحجز الرحلات السياحية وتنظيمها من خلال الإنترنت والتطبيقات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، للاستزادة أكثر أنظر: خالد كواش، نوال قمراوي، "دور السياحة الإلكترونية في تنمية القطاع السياحي في الجزائر(بالرجوع إلى تجارب بعض الدول العربية)"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 1، 2013، ص 34.

[36] وهذا ما يعرف بالاستثمار السياحي والذي عرّفته المنظمة العالمية للاستثمار بأنه:" التنمية التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، فهي القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"، لأكثر تفصيل أنظر: طارق بن عبد العزيز بن أحمد أبالخيل، "أحكام الاستثمار السياحي- دراسة مقارنة -"، (رسالة ماجستير)، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1433- 1434ه، ص30.

[37] أنظر المادة 18 من القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المرجع السابق، ص07.

[38] أنظر المواد من 12 إلى 15 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد6 المؤرخة في 3 أوت 2016.

[39] أنظر المادة 16، القانون رقم 16-09، المرجع السابق.

[40] أنظر المادة 20 من القانون رقم 03-01، المرجع السابق ، ص 07.

[41] أنظر المادة 26، المصدر نفسه، ص 08.

[42] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: *www.andi.dz, visité le 27/05/2019 à 16 :06.*، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات تم تنقيحها في أغسطس (أوت) 2018.

[43] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: *www.andi.dz, visité le 27/05/2019 à 16 :06.*، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات تم تحديثها شهر فبراير (فيفري) 2019 .